

برنامج دكتوراه التسويق

قضايا بحثية ٣. الدكتور أحمد يحيى محمود

دور التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة
في التنمية الاقتصادية بالسودان (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢)
(دراسة حالة بنك الإدخار للتنمية الإجتماعية)

إعداد: مجدي يوسف أحمد علي



قضايا بحثية ٣. تكليف رقم (٩)

دور التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة
في التنمية الاقتصادية بالسودان (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢)
دراسة حالة بنك الإدخار للتنمية الإجتماعية

نُشرت الدراسة في مارس ٢٠٢٦م بمجلة العلوم الإنسانية
والطبيعية - المجلد السابع - العدد الثالث. بناءً على
التكليف التاسع لمادة قضايا بحثية ٣ - تقديم الدكتور
أحمد يحيى محمود، ساقوم بـ:

تحليل الدراسة في ضوء
نظريات وأطر نظرية معينة

01

دور التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة
في التنمية الاقتصادية بالسودان (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢)
دراسة حالة بنك الإدخار للتنمية الإجتماعية
إعداد: عبدالوهاب حسان بابكر - محمد زين أحمد محمد نورين
جامعة الزعيم الأزهرى - السودان



تشمل الدراسة متغيرين، المتغير المستقل (التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة) بأبعاده الأربعة: تسهيل التمويل، برامج الإقراض الميسر، الدعم الفني والتدريب والشمول المالي. والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية) بأبعادها الأربعة: تحسين الدخل، خلق فرص العمل، زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة. كما أن نتائج هذه الدراسة دعمت وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لهذه الأبعاد جميعاً.

تتسجم الدراسة بشكل كبير مع مجموعة مترابطة من النظريات والأطر النظرية، وفي مقدمتها نظرية التنمية الاقتصادية، نظرية التمويل التنموي، نظرية الشمول المالي ونظرية رأس المال البشري. والإفتراض الأساسي للدراسة ينطلق من أن التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة عبر أبعاده يُعد أداة فاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية في السودان خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢). تتسجم الدراسة مع نظرية التنمية الاقتصادية من حيث ربطها دعم المشروعات الصغيرة وبين تحسين مستوى الدخل، خلق فرص العمل، زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة. نظرية التمويل التنموي تنظر إلى التمويل بوصفه أداة تدخل إقتصادي وإجتماعي لا مجرد خدمة مصرفية، بل وسيلة لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر التنموي. كما أن هنالك إتساق واضح مع نظرية الشمول المالي لأن الدراسة إعتبرت توسيع الوصول إلى الخدمات المالية عاملاً داعماً لإندماج المشروعات الصغيرة في الإقتصاد وتعزيز قدرتها على النمو والإستمرار. أما نظرية رأس المال البشري تفسر قوة أثر الدعم الفني والتدريب في رفع كفاءة أصحاب المشروعات وتحسين إنتاجيتهم وهو ما أكدته النتائج حين أظهرت أن هذا البعد كان الأعلى تأثيراً ضمن أبعاد التمويل التنموي.

قضايا بحثية ٣. تكليف رقم (٩)

إكثفت الدراسة بعرض مفاهيمي وصفي للمتغيرات دون أن تؤسس إطاراً نظرياً صريحاً يربط هذه النظريات في نموذج تفسيري واحد، إلا أن مضمون الدراسة ونتائجها يعكسان بوضوح التوظيف الضمني لهذه الأطر النظرية في تفسير العلاقة بين التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان.

نظرية التمويل التنموي تعتبر الإطار النظري الأنسب استخدامه في تحليل هذه الدراسة، لأنها الأكثر إتساقاً مع طبيعة موضوعها ومتغيراتها وأبعادها، فهي تفسر العلاقة بين التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية، إذ تفترض هذه النظرية أن توجيه الموارد المالية بشروط ميسرة وربطها ببرامج دعم فني وتدريب وشمول مالي يسهم في تنشيط القطاعات الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. يزداد هذا الإطار قوة في هذه الدراسة لأن متغيراتها وأبعادها الميدانية جاءت منسجمة معه بصورة مباشرة. كما يمكن تدعيم التحليل بنظرية رأس المال البشري لتفسير الأثر المرتفع للدعم الفني والتدريب في تعزيز كفاءة المشروعات الصغيرة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

قامت الدراسة على فرضية رئيسية وهي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢) وتفرضت منها أربع فرضيات فرعية تربط بين كل من تسهيلات التمويل، برامج الإقراض الميسرة، الدعم الفني والتدريب والشمول المالي وبين التنمية الاقتصادية. بنى الباحثان دراستهما على إفتراض أساسي وهو أن المشروعات الصغيرة تمثل أداة تنموية فاعلة متى ما توفر لها تمويل ميسر مصحوب بخدمات تدعم ذلك، وأن المستفيدين من خدمات بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية قادرون على تقدير أثر هذا

التمويل في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وإستخدمت الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية إلى جانب مصادر ثانوية تمثلت في كتب وبحوث ودراسات وتقارير. تكوّن مجتمع الدراسة من أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة المستفيدين من خدمات بنك الإدخار للتنمية الاجتماعية في السودان. تم إختيار عينة قصدية بلغت ٢٢٠ مفردة وفق معايير تتعلق بالخبرة العملية والتوزيع الجغرافي والتنوع الديموغرافي، وأجري تحليل البيانات بإستخدام برنامج SPSS من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الارتباط المتعدد لإختبار الفرضيات. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل التنموي لا يُسهم فقط في دعم المشروعات الصغيرة بل ينعكس ذلك على تنشيط الإقتصاد وخلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى الدخل والمعيشة، وهو ما إستند عليه الباحثان في التوصية بتعزيز سياسات التمويل التنموي، توسيع التسهيلات التمويلية، تطوير برامج التدريب والإقراض الميسر ودعم الشمول المالي بما يعزّز التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان.

نظرية التمويل التنموي دعمت نتائج الدراسة بصورة واضحة ولم تناقضها، لأن ما توصل إليه الباحثان من أن التمويل التنموي يُسهم في تنشيط الإقتصاد ورفع الإنتاجية وتحسين المعيشة يُمثل تطبيقاً عملياً لما تفترضه نظرية التمويل التنموي في البيئات النامية. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تختبر الشروط السياقية التي قد تحد من فاعلية التمويل التنموي مثل الإضطرابات الاقتصادية أو كفاءة المؤسسات،، ولذلك فإن نتائجها تؤيد النظرية أكثر مما تناقضها.

قضايا بحثية ٣. تكليف رقم (٩)

إلتزم الباحثان بمبادئ التمويل التنموي بدرجة مقبولة في تصميم الإستبانة، وبُنيت الأداة على أبعاد تتسق مع جوهر النظرية، كما تم قياس التنمية الإقتصادية من خلال مؤشرات منطقية منسجمة مع مخرجاتها المتوقعة. أما فيما يتعلق بالإستنتاجات فإنها تبدو منطقية ومتسقة مع الإفتراضات النظرية، إذ دعمت النتائج فكرة أن التمويل التنموي بوصفه حزمة مالية ومؤسسية يُسهم في تعزيز أداء المشروعات الصغيرة وإنعكاس ذلك على التنمية الإقتصادية.

كان الإطار النظري في الدراسة كافياً بدرجة مقبولة لتحديد مفاهيم المتغيرات وأبعادها وصياغة الفرضيات، إلا أنه ظل إطاراً وصفيّاً عاماً أكثر من كونه نموذجاً تفسيريّاً متكاملّاً، حيث لم يفسّر بصورة أعمق آلية إنتقال أثر التمويل التنموي من مستوى المشروعات الصغيرة إلى مستوى التنمية الإقتصادية الكلية. كما أن بعض نتائج الدراسة لا يفسرها إطار التمويل التنموي وحده تفسيراً كافياً، بل تستدعي الإستعانة بأطر إضافية مثل نظرية رأس المال البشري، بمعنى أن الإطار النظري دعم النتائج الأساسية للدراسة، لكنه لم يستوعب جميع تفاصيلها التفسيرية بصورة كاملة.

ما أستفدته من هذه الدراسة بصورة عامة أن نجاح أي دراسة لا يقوم فقط على وضوح المتغيرات أو قوة النتائج الإحصائية، بل على وجود ترابط منهجي ونظري بين المشكلة البحثية والإطار النظري والفرضيات وأداة القياس والنتائج. كما توصلت من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة إختيار نظرية رئيسية واضحة مع تحديد مبررات إختيارها وإفتراضاتها الأساسية ثم أحولها إلى نموذج مفاهيمي يبيّن العلاقات بين المتغيرات. فإن ما أتعلمه من نجاح هذه الدراسة هو أهمية الإتساق بين النظرية والنتائج، وأتعلم من قصورها ضرورة سد الفجوات النظرية، وذلك ببناء إطار تفسيري أكثر عمقاً وتكاملاً.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

